IFE - EFI

تقـــرير

المؤتمر الأورومتوسطي لحقوق المرأة

من المخرجات الوزارية وصولا إلى رسم السياسات
حول المُساواة بين النساء و الرجال في المنطقة
الأورومتوسطية

٢٨ - ٢٩ تشرين ثاني ٢٠١٦ بيروت، لبنان

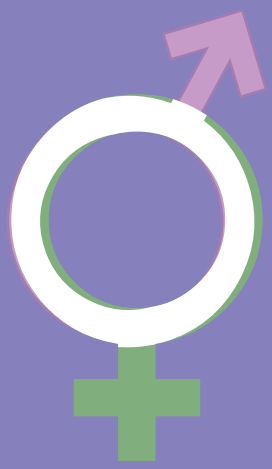

قائمة المحتويات

١. خلفية المؤتمر وأهدافه ٤

١.١ الخلفية ٤

١.٢ الأهداف الرئيسية ٦

١.٣ المشاركون ٦

١.٤ النتائج ٦

٢. وقائع المؤتمر في يومه الأول ٧

٢.١ الجلسة الافتتاحية: الالتزام بالآليات الدولية والإقليمية التي تعزز وتحمي حقوق النساء العالمية الإنسانية: السياقات المتغيرة بعد باريس ٢٠١٣ ٧

٢.٢ الجلسة الأولى: الحد من التميز المبني على النوع الإجتماعي، العنف ضد النساء، والإقصاء من الفضاء العام من خلال التشريعات ٩

٢.٣ الجلسة الحوارية مع أصحاب الشأن: منظورات متقاطعة حول المؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من اجل المتوسط ١١

٢.٤ الجلسة ٢: فرادة الإتفاقيات الدولية والوثائق الإقليمية كإطار مرجعي مشترك للدساتير والتشريعات الوطنية، الأمن والسلام المستدامين ١٣

٣. وقائع المؤتمر في اليوم الثاني ١٤

٣.١ الجلسة ٣: إصلاح النظام التعليمي، تحدي الأدوار النمطية والخطاب الاجتماعي السائد ١٤

٣.٢ مجموعات العمل والتوصيات ١٥

٣.٢.١ مجموعة العمل الأولى
إنهاء التمييز ضد النساء وتعزيز مشاركتهن ١٦

٣.٢.٢ مجموعة العمل الثانية
إصلاح النظام التعليمي وتحدي السلوكيات والصور النمطية للنوع الإجتماعي ١٦

٣.٢.٣ مجموعة العمل الثالثة
إنهاء العنف ضد النساء، الحروب، والاحتلال ١٨

٣.٢.٤ مجموعة العمل الرابعة
ضمان حرية واستقلالية عمل المجتمع المدني ومساندة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء ١٩

٣.٣ ملخص نقاشات مجموعات العمل ٢١

٣.٤ الجلسة ٥: آليات تطبيق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي ٢١

٤. الجلسة الختامية ٢٣

تعكس هذه الوثيقة النقاشات خلال المؤتمر وإن المحتوى يعكس فقط اراء المتحدثين والمتحدثات والمشاركين والمشاركات و لا يمكن أن يعكس وجهة نظر الإتحاد الأوروبي بأي حال من الأحوال

١. خلفية المؤتمر وأهدافه

توفر المبادرة النسوية الأورومتوسطية منصة لتعزيز الحوار بين منظمات حقوق النساء وصانعي السياسات والقادة السياسيين، من اجل الترويج لحقوق النساء والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي في المنطقة الأورومتوسطية. لهذه الغاية، تستخدم المبادرة النسوية الأورومتوسطية العملية الوزارية للإتحاد من اجل المتوسط لتعزيز دور النساء في المجتمع كأداة إقليمية رئيسية للحفاظ على الإنجازات في وضع النساء وحياتهن، ضمن إطار موحد مع مرجعيات حقوق النساء الدولية الآخرى مثل: اتفاقية السيداو، خطة عمل بجين ، وقرار مجلس الأمن الدولي حول النساء، الأمن والسلام، وأهداف الألفية المستدامة.

١.١ الخلفية

إن مؤتمر حقوق النساء الأورومتوسطي الذي عقد تحت عنوان "من المخرجات الوزارية وصولا إلى رسم السياسات حول المُساواة المبنية على النوع الاجتماعي في المنطقة الأورومتوسطية" هو جزء من عملية أوسع لبناء منصة إقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي تم إطلاقها عام ٢٠١٥ من قبل المبادرة النسوية الأورومتوسطية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، من أجل تأطير تنفيذ مخرجات المؤتمر الوزاري الثالث لحقوق النساء (باريس، ٢٠١٣) ضمن سياق التحديات المستمرة في المنطقة، كما ومن أجل تعزيز التعاون الاقليمي متعدد القطاعات من خلال حوار سياسي، وتبادل افضل الممارسات مع الشبكات القائمة وأصحاب المصلحة في الجوار الجنوبي لحوض البحر الابيض المتوسط.

جمعت هذه العملية أكثر من ٦٠٠ ممثل/ة من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق المرأة والمنظمات الأهلية وخبراء النوع الإجتماعي الأكاديمين والباحثين مع صناع القرار والمشرعين. كما وفرت منصة لأصحاب الشأن لتحليل التحديات التي تواجه سن سياسات المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في المنطقة في سياق التغيرات سياسية.

تم تنظيم أول حوار إقليمي بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية في شباط ٢٠١٦، حيث و بناء على مناقشة قدم أفكار قيمة حول التحديات الرئيسية المشتركة منذ ما بعد مؤتمر باريس الوزاري تمت بلورة وصياغة الأولويات الأقليمية المشتركة. وقد إستندت الأولويات الأقليمية إلى سبعة حوارات وطنية عقدت في كل من: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، فلسطين، لبنان والأردن والتي ساهمت ببلورة أولويات وسياسات مبنية على الواقع المحلي والوطني . كما ساهم الحوار الإقليمي الثاني الذي عقد في القاهرة في أيلول عام ٢٠١٦ لتعزيز الشراكة وتوسيعها بين أصحاب الشأن والمهتمين.

سلطت العملية الضوء على الحاجة الماسة لمساحة تلاقي يتم فيها تشارك الممارسات االفضلى وتحديد الأهداف العملية المشتركة بين منظمات المجتمع المدني والممثلين الحكوميين والمشرعين وأصحاب الشأن المهمين. ولقد أسس هذا العمل التحضيري لإطلاق منصة أقليمية للنوع الاجتماعي حساسة للإتجاهات الإقليمية والواقع المحلي، والتي تتضمن مقترحات محددة لسياسات فعالة تتجاوز كونها محض خطاب سياسي. كما أن هذا العملية قد مهدت الطريق لمؤتمر حقوق النساء الأورومتوسطي، الذي زاد وأثنى على بلورة توصيات سياسات لتقديمها إلى إجتماع الاتحاد المتوسطي الوزاري الرابع والمخطط لعام ٢٠١٧.

الحوار الإقليمي – الأهداف الأساسية
* تحديد التحديات المستمرة في المنطقة منذ عام ٢٠١٣
* تحسين التعاون الإقليمي متعدد القطاعات
* نشر وتَشارُك أفضل الممارسات
* توصيات لبلورة السياسات
مجالات العمل الأساسية
* إنهاء التمييز ضد النساء
* تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية
* تغيير النظام التعليمي والصور النمطية للنوع الإجتماعي
* إنهاء العنف ضد النساء، الحروب والاحتلال
* ضمان حرية واستقلال المجتمع المدني
* تعزيز دعم منظمات حقوق النساء

Caroline Slaiby

Ms. Karima Kamal

Ms. Neila Chaabane

الانتقال من المخرجات الوزارية وصولا إلى رسم
السياسات حول المساواة بين النساء والرجال
في المنطقة الاورومتوسطية

الانتقال من المخرجات الوزارية وصولا إلى رسم
السياسات حول المساواة بين النساء والرجال
في المنطقة الاورومتوسطية

Ms. Vedrana Frasto

٢.١ الأهداف الرئيسية

لقد هدف المؤتمر إلى إثراء إنجازات الحوارات السابقة وأخذ خطوة فعالة نحو بلورة سياسات شمولية حول النوع الإجتماعي في المنطقة. إن تطوير إطار للنوع الإجتماعي هو طريقة رئيسية لتحدي إزدياد التشدد الاجتماعي، التطرف الديني، والقومية، والشعبوية. كما أن تعزيز المساواة رسميا في المنطقة الأورومتوسطية يُرى كشرط مسبق لتحقيق حلول سياسية طويلة الأمد للصراعات وأزمة اللجوء المستمرة.

لقد طمح المؤتمر إلى توفير منصة هامة لمناصرة حقوق النساء تجاه الحكومات الأورومتوسطية، ومتابعة الالتزامات الرئيسية وآليات الرصد في المنطقة الاورومتوسطية.

وأخيراً، طمح المؤتمر لتوفير مساحة لإطلاق منصة النوع الاجتماعي الإقليمية، وتقديم توصياتٍ سياسات للمؤتمر الوزازي للاتحاد من اجل المتوسط حول حقوق النساء عام ٢٠١٧.

٣.١ المشاركون

جمع المؤتمر أصحاب شأن رئيسيين من المنطقة، ومن بينهم:

* المجتمع المدني:
  وبشكل خاص منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء، خبراء وخبيرات النوع الاجتماعي، المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان وأكاديميون وأكاديميات

* صناع القرار والفاعلون السياسيون:
  من بينهم سياسيون وأعضاء برلمان من النساء والرجال

* فاعلون سياسيون من المنطقة الأورومتوسطية، ومن بينهم:
  ١) وزارات منخرطة في عملية الاتحاد من اجل المتوسط الوزارية
  ٢) المفوضية الأوروبية وهيئة الاتحاد الأوروبي للعمل الخارجي
  ٣) دبلوماسيون وممثلون من مختلف السفارات

* صحافيون وصحافيات وممثلون وممثلات من مختلف وسائل الإعلام

٤.١ النتائج

نتج عن المؤتمر نقاش مفصل ورؤى حول الفرص والمعوقات لتطوير إطار جندري شمولي في المنطقة. لقد إستندت توصيات السياسات الرئيسية من نقاشات الجلسة العامة وأستنتاجات مجموعات العمل، التي أثرت بدورها ووضعت اللمسات الأخيرة على منصة النوع الإجتماعي الإقليمية.

> **"تستجيب منصة النوع الإجتماعي الإقليمية إلى الحاجة الماسة للعمل سويا من أجل سد الفجوة القائمة بين حقوق المواطنة الأساسية وواقع حياة النساء."**
>
> (السيدة ليليان هولز-فرينش)

لقد عزز المؤتمر الحوار المهيكل بين منظمات حقوق النساء وصُناع القرار لمتابعة تطبيق المخرجات الوزارية. كما وفرت مساهمة الأكاديميين والأكاديميات وخبراء وخبيرات النوع الاجتماعي معلومات مهمة لبلورة سياسات مبنية على دلائل.

٢. وقائع المؤتمر في يومه الأول

١.٢ **الجلسة الافتتاحية**: الالتزام بالآليات الدولية والإقليمية التي تعزز وتحمي حقوق النساء العالمية الإنسانية: السياقات المتغيرة بعد باريس ٢٠١٣

أعيد التأكيد على أن عملية الاتحاد من اجل المتوسط الوزارية حول تمكين النساء في المجتمع هي أداة هامة للترويج لحقوق النساء وتعزيز سياسات المساواة المبنية على النوع الاجتماع في المنطقة الاورومتوسطية. مع ذلك، وبرغم الإنجازات الأخيرة في المنطقة، إلا أن السياق الجيوسياسي المتقلب وتطوره منذ المؤتمر الوزاري الاخير شكل تحدياً كبيرا ومستمرا في وجه التطبيق الكامل لحقوق النساء. لقد ساهم زيادة الإهتمام بالشأن الأمني في تهميش مساواة النوع الاجتماعي كأولوية سياسية.

> "النساء تتحملن عبء عدم الاستقرار السياسي."
>
> (السيد وجيه عزايزة)

وضعت الجلسة الأولى أهداف المؤتمر الأساسية وأبرزت التحديات التي تعيق تطوير سياسات النوع الإجتماعي التي تتوافق مع مرجعيات حقوق النساء الدولية، كاتفاقية السيداو، خطة عمل الأمم المتحدة للنساء وخطة عمل بجين ، ، وأجندة الأمن والسلام، كما حددها قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥.

السيدة ليليان هالز-فرينش، الرئيسة المُشاركة للمبادرة النسوية الأورومتوسطية، أشارت إلى أهداف المؤتمر الأساسية، وسلطت الضوء بشكل خاص على دور منظمات المجتمع المدني في تقديم مسودات وتحضير توصيات إلى المؤتمر الوزاري للاتحاد من اجل المتوسط.

معالي المهندس وجيه عزايزة، وزير االتنمية الاجتماعة في الأردن، لفت الانتباه إلى العلاقة بين التمكين القانوني والاقتصادي ودعا إلى إلتزام بالتمكين "الكامل"، خاصةً مع ازدياد نسبة العنف المبني على النوع الإجتماعي في المنطقة. كما عبّر عن قلقه حيال أثر العنف والتطرف على النساء أكثر من غيرهم من فئات المجتمع ولأنه يجبرهن أيضا على على البقاء في منازلهن ويستبعدهن عن أماكن العمل. كما أكد السيد عزايزة على الحاجة الماسة للتعاون التام بين الحكومة والمجتمع المدني في معالجة هذه المسألة.

سعادة السيدة آليس شبطيني، وزيرة المهجرين في لبنان، رحبت بإنعقاد المؤتمر في مثل هذا الوقت، وذكرت المشاركين بالالتزامات التي وضعها مؤتمر باريس الوزاري. وطالبت بالقيام بشكل خاص بتحسين مشاركة النساء وتمثيلهن السياسي وحماية اللاجئات منهن.

سعادة السيدة نزيهة االعبيدي، وزيرة شؤون المرأة والاسرة والطفولة في تونس، سلطت الضوء (عبر الفيديو) على الدروس المستفادة من التجربة التونسية، كأهمية النص على التكافؤ والمساواة بين النساء والرجال في الدستور، وإصدار قوانين التي تجسد مسؤولية الدولة لإنهاء العنف ضد النساء. وأكدت على الدور الإيجابي الذي لعبه المجتمع المدني التونسي في هذا المجال.

السيد خوسيه-لويس فينوسا-سانتاماريا، رئيس قسم التنمية المستدامة لدى بعثة الاتحاد الاوربي في لبنان، وضح أهمية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني من خلال سياسة الجوار الأوروبي، وضرورة التعاون بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، كدور المنصات المكمل حيث يمكن ان يكون الدعم مبتادلا.

أخيراً، السيدة فيرونيك آولانيون، رئيسة المعهد الفرنسي بلبنان، ذكرت الحضور بأنه بعد مرور عشرين سنة على قمة بجين، لايزال العمل الجماعي لصالح حقوق النساء أكثر أهمية من أي وقت مضى لمواجهة إزدياد التوجهات الرجعية. كما دعت السيدة آولانيون إلى التضامن الاجتماعي لصالح تحسين ظروف النساء الحياتية وتبني آليات مؤسساتية قوية لإحراز المساواة المبنية على النوع الإجتماعي .

الجلسة الافتتاحية: ملخص

إن الإنجازات السابقة في مجال حقوق النساء مهددة بفعل نمو التشدد الإجتماعي	يجب أن يعمل كل أصحاب الشأن سويا من أجل التعاون لحماية المَنجزات الماضية وعدم التراجع إلى الوراء
إن قوانين المساواة المبنية على النوع الإجتماعي ضرورية لإرساء العادات ومعالجة التمييز.	يستفيد كلا من النساء والرجال من تطبيق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي
إن وضع النساء في العائلة هو المجال الأساسي لحقوق النساء:	إن الخطوة الرئيسية لضمان العدالة، حرية وتمكين النساء هو إلغاء القوانين التمييزية ضد النساء
هناك فجوة مستمرة بين القوانين التقدمية وتطبيقها	في غالب الأحيان تعيد المؤسسات والسلطات القضائية إنتاج التمييز المبني على النوع الاجتماعي
إن رفع التحفظات عن اتفاقية سيداو وتطوير خطط عمل وطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ يساهم في بناء السلام والديمقراطية وفي الحد من التمييز القانوني	إن المطلوب هو تقديم برامج تدريبية وتوعوية واسعة من أجل الإلتزام بالمبادئ الأساسية لإطار حقوق النساء الدولي (كاتفاقية سيداو، وقرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥، خطة عمل بيجين ، وأهداف التنمية المستدامة)

٢.٢ **الجلسة الأولى**: الحد من التميز المبني على النوع الإجتماعي، العنف ضد النساء، والإقصاء من الفضاء العام من خلال التشريعات

إنعكست مسألة تقليص إجراءات إصلاحية واسعة النطاق على النظم القانونية والسياسية في نقاشات الجلسة الثانية من أعمال المؤتمر . تمثل الحركات الإجتماعية المُحافظة والشعبوية، بالتعاون مع القوى الدينية المتطرفة، تهديداً حقيقياً للفاعلين التقدميين الراغبين بتوسيع مجال حقوق النساء، وضمان وصولهن التام للمواطنة. لقد تبين بشكل واضح من خلال نقاشات الجلسة هو أن تحقيق الديمقراطية يتطلب وضع المساواة بين النساء و الرجال كاولوية أولى. بالاستعانة بمجموعة هائلة من التجارب على مستوى المنطقة الأورومتوسطية، تناولت الجلسة طرق لمعالجة التمييز المبني على النوع الاجتماعي من خلال القانون.

> "سوف يحظى الرجال بحقوق اكثر وبيئة اكثر امانا، إذا تمت حماية حقوق النساء بشكل افضل"
>
> (السيدة فيسنا بوسيتش)

سعادة السيدة فيسنا بوسيتش، عضوة برلمان ، نائبة أولى لرئيس الوزراء السابقاً، وزيرة سابقة للشؤون الخارجية والأوروبية في كرواتيا، افتتحت الجلسة. حذرت السيدة بوسيتش، من خلال خبرتها، من مخاطر تزايد نمو الحركات الشعبوية على النهوض بحقوق النساء. وحددت بشكل خاص الحركات المُحافظة والمتطرفة والانعزالية الدينية بصفتهم تهديدا أساسيا على مستقبل تطور المساواة المبنية على النوع الإجتماعي . وطالبت أصحاب الشأن بالتعاون من أجل المحافظة على إنجازات السنوات العشرين الماضية. كما ربطت السيدة بوسيتش بين رعاية الأقليات وحقوق النساء. فالطبيعة المتداخلة للحقوق الأساسية تعني أن المجتمع بأكمله سيستفيد من التطور الحاصل في نطاق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي . والطريقة الوحيدة لضمان الحفاظ على هذه الحقوق في سياق المحاولات القائمة للتراجع عن هذه الحقوق هو بالعمل على حماية كل الجماعات الاجتماعية والإثنية والاقتصادية. إن التشريع هو أحد أكثر الطرق فعالية لتعبئة وتحشيد الحركات الشعبية، لكن تحسين التعليم، وتسهيل الوصول للعناية الطبية، وزيادة فرص العمل هي قضايا هامة جدا. إن مساندة حركة مقاومة إنتقالية عابرة ضد كراهية النساء عالميا هي حرب ضد زيادة الأحداث الوحشية والعنف ضد النساء وعلى الرجال أن يكونوا شركاء في هذا الصراع، فهم جزء من الحل.

وبالمثل ، تحدثت **السيدة نائلة شعبانة**، رئيسة الجمعية التونسية للقانون الدستوري، وزيرة الدولة لشؤون المرأة سابقا، عن أهمية مشاركة النساء في الحركات الاجتماعية، وموقعهن في العائلة بصفته إحدى المجالات الرئيسية لتقدم حقوق النساء في المنطقة. وأكدت على أهمية التغييرات التشريعية الأخيرة في تونس والتي هدفت إلى تعزيز المساواة في مجالي العائلة والإرث، والتي ساهمت بتوعية النساء وتمكنهن من الوصول إلى الفضاء السياسي. بالرغم من ذلك، فإن تمثيل النساء في مواقع صُنع القرار ما زالا ضعيفا. كما لايزال وضعهن ضمن العائلة والعنف المنزلي الممارس ضدهن أحد نطاقات إجتهادات والتدخلات النسوية بالغة الأهمية.

السيدة زيتا هيرناندیز، قاضية وعضوة مؤسسة لرابطة القاضيات الاسبانيات – إسبانيا، أعادت التذكير بأن تبني مقاربة شمولية للعنف المنزلي هو الخطوة الأولى لمعالجة إحدى الأسباب الجذرية لانعدام المساواة. وأشارت إلى تبني إسبانيا إطارا قانونياً حول العنف ضد النساء. إلا أن عدم زيادة العقوبة على هذا النوع من الجرائم إنما يسلط الضوء على صعوبة فهم إرتباطه بالنوع الاجتماعي. إن قلة المعرفة في هذه المسألة، وضعف التدريب لدى المشرعيين، بالإضافة إلى استمرار وجود التراتبيات الهرمية المبنية على النوع الإجتماعي ، لا تزال إحدى أكبر المعضلات التي تواجه مناهضة العنف ضد االنساء في العائلة.

السيد أمير الكناني، المستشار القانوني لرئيس العراق، ذَكّر المندوبين بأنه بالرغم من التحديات الكثيرة التي تواجه المدافعين عن حقوق النساء، فقد أمكن إحداث تغيرات مهمة في الكثير من دول المنطقة، خاصة على المستوى الدستوري. وأشار إلى التجربة العراقية، فأوضح السيد الكناني الدور الذي لعبته خطط العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ للنساء والأمن والسلام في إلغاء التمييز التشريعي ضد النساء. كما أشار إلى وضع فرقة عمل القطاعات الوطنية حول تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ ً مسودة نصاً قانونياً ، يتضمن مجملة تعديلات على المواد االتمييزية في قانوني العقوبات والأحوال الشخصية، على الرغم من إمكانية معارضة هذه التعديلات في البرلمان.

الجلسة الأولى: نقاط النقاش الأساسية

إن الإنجازات السابقة في مجال حقوق النساء تمهددة من بفعل نمو التشدد الإجتماعي	يجب أن يعمل كل أصحاب الشأن سويا من أجل التعاون لحماية المُنجزات الماضية وعدم التراجع إلى الوراء
إن قوانين المساواة المبنية على النوع الإجتماعي ضرورية لإرساء العادات ومعالجة التمييز	يستفيد كلا من النساء والرجال من تطبيق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي
إن وضع النساء في العائلة هو المجال الأساسي لحقوق النساء:	إن الخطوة الرئيسية لضمان العدالة، حرية وتمكين النساء هو إلغاء القوانين التمييزية ضد النساء
هناك فجوة مستمرة بين القوانين التقدمية وتطبيقها -	في غالب الأحيان تعيد المؤسسات والسلطات القضائية إنتاج التمييز المبني على النوع الاجتماعي
إن رفع التحفظات عن اتفاقية سيداو وتطوير خطط عمل وطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ يساهم في بناء السلام والديمقراطية وفي الحد من التمييز القانوني	إن المطلوب هو تقديم برامج تدريبية وتوعوية واسعة من أجل الإلتزام بالمبادئ الأساسية لإطار حقوق النساء الدولي (كاتفاقية سيداو، وقرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥، خطة عمل بيجين ، وأهداف التنمية المستدامة)

٣.٢ الجلسة الحوارية مع أصحاب الشأن: منظورات متقاطعة حول المؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من اجل المتوسط

إن المؤتمر الوزاري الاتحاد من اجل المتوسط لعام ٢٠١٣ بباريس "سليط الضوء على أهمية دور المجتمع المدني كشريك هام في العملية التي لا رجعة عنها والتي ابتدأت في إسطنبول." قامت هذه الجلسة المؤسساتية بوضع خطط لضمان أن تكون العملية الوزارية منصة للدفاع عن حقوق النساء، وتطوير الشراكات بين منظمات المجتمع المدني المستقلة وحكومات المنطقة. فكلا الفاعلان ضروريان لتطوير أجندة مساواتية في المنطقة الأورومتوسطية.

> "لا يجب فصل نضال النساء عن تطور المجتمع، خاصة في ظل ما يحصل في المنطقة في الوقت الراهن."
>
> (السيد موسى معايطة)

السيدة بوريانا جونسون، المديرة التنفيذية للمبادرة النسوية الأورومتوسطية، أدارت الحوار مع الفاعلين من المؤسسات الرسمية، حيث أكدت أن هدف المؤتمر هو المساهمة في ترجمة الخلاصات الوزارية إلى إجراءات سياسة ي وتدابير محددة، باستخدام الدروس المستفادة وتبادل الممارسات االفضلى في المنطقة.

أكدت **سعادة السيدة دلفين بوريون**، نائبة الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، بعدما ذكرت المندوبين بالجانب الإنساني من المفاوضات، على أن الممارسات المكملة لبعضها البعض هي أداة رئيسية. كما أضافت أن على المجتمع المدني والحكومات أن تتعاون وتعمل بالتوازي مع بعضهما البعض. وركزت على أثر الثقافة والقيم في تحقيق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. ولفتت النظر إلى أن الأزمة الاقتصادية التي حصلت عام ٢٠١٣، بالإضافة إلى ازدياد التطرف واللجوء، تمثل تحديات لتحقيق هذه الأهداف. وأقرت السيدة بوريون بأن فجوة كبيرة في تطبيق القوانين المحلية والدولية ما زالت قائمة. وقالت: "علينا معالجة كل المسائل المتعلقة بالنساء بطريقة أفقية."

بالبناء على هذه النقاط، **معالي السيد موسى معايطة**، وزير الشؤون السياسية والبرلمانية ووزير الدولة الأردني، لفت النظر إلى العوائق الاجتماعية التي تعيق تقدم النساء. وأكد على أن قضايا النساء هي قضايا اجتماعية، وأكد على ضرورة ربط حركات حقوق النساء بالحراكات الديمقراطية، وذلك من أجل العمل بشكل متواز وفي وقت واحد على حقوق النساء، التنمية و الديمقراطية، بالإضافة إلى مُحاربة التطرف والإرهاب، بما يسمح للنساء من لعب دورهن في المجتمع.

بعد الإقرار بأن دول جنوب حوض المتوسط قد مرت بتجربة انتقالية عصيبة، سلطت **سعادة السفيرة وفاء بسيم**، عضوة لجنة الشؤون الخارجية في المجلس القومي للمرأة في مصر، الضوء على أهمية التحرر والاستقلال الاقتصاديين. وأوضحت أنه بإمكان المخرجات الوزارية توفير خطة عمل مفيدة طويلة الأمد، حيث أنه لا يمكن تحقيق أهدافها على المدى القصير. ودعت السفيرة بسيم إلى ضرورة وضع مؤشرات يمكن من خلالها تحديد مجالات التقدم كما والمجالات التي تعترضها معيقات .

وأخيراً، دعت **السيدة إيمان قلعي**، مديرة شؤون المرأة لدى وزارة المرأة والاسرة والطفولة في تونس، إلى العمل الجاد للتخفيف من أثر العنف ضد النساء. ومن أجل المساعدة في إيجاد حلول، حثت الممثلين المشاركين في المؤتمر على "إنجاز دراسات شاملة وعميقة لتحديد أسباب ازدياد أرقام النساء المعنفات." وخلال نقاشها لإستراتيجيات المناصرة لتبني قانون يمنع العنف ضد المرأة في تونس، والتي تم تطويرها بالتعاون مع المجتمع المدني، سلطت الضوء على أهمية مأسسة عملية مُشتركة بين القطاعات المختلفة لتعزيز المقاربة المستعرضة وزيادة فعاليتها في معالجة العنف ضد النساء.

الجلسة الحوارية: نقاط الحوار الأساسية

مقاومة التقدم في مجال حقوق النساء ثقافيا ومؤسساتيا	أهمية المقاربة الشمولية لمعالجة المساواة المبنية على النوع الإجتماعي والتي ينخرط فيها كل أصحاب الشأن
إن إنشاء إطار عمل قانوني للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي هو قضية هامة ولكنها ليست كافية	على الحكومات والمجتمعات المدنية نشر الوعي لتغيير السلوكيات الاجتماعية
إن المطلوب هو إجراء تغيير إجتماعي - ثقافي : العنف ضد النساء ليس أولوية لدى غالبية الحكومات	التعاون والتنسيق بين الحكومات والمجتمعات المدنية ضروري للنجاح طويل المدى
هناك العديد من العوائق التي تواجه عملية جمع المعلومات ورصد المؤشرات الرئيسية حول العنف ضد النساء	إن دور المجتمع المدني هام في رصد التقدم عبر مؤشرات محددة

٤.٢ الجلسة ٢: فرادة الإتفاقيات الدولية والوثائق الإقليمية كإطار مرجعي مشترك للدساتير والتشريعات الوطنية، الأمن والسلام المستدامين

ناقشت هذه الجلسة أهمية تطبيق معاهدات حقوق النساء الدولية وتفعيل الآليات المتعلقة بالمساواة على اساس النوع الإجتماعي الإقليمية والوطنية. بالإستناد إلى التحديات التي تتم مناقشتها في جلسات سابقة، أعادت الجلسة التأكيد على أن أدوات حقوق النساء الدولية، وبشكل خاص اتفاقية سيداو، خطة عمل بيجين ، قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ والقرارات المتعلقة به (١٨٢٠، ١٨٨٨، ١٨٨٩)، وأهداف التنمية المستدامة، جميعها أدوات ضرورية في أجل إحداث تغيير على المستوى الوطني. هذه الأدوات جميعها وضعت أعرافا دولية، وسعت لمواجهة التمييز القائم على النوع الإجتماعي الجندر، والمستند إلى الثقافة والدين والتقاليد. كما بحثت الجلسة في العلاقة بين تطبيق وثائق حقوق النساء الدولية والإقليمية وبين عملية بناء السلام والديمقراطية.

معالي السيدة ماجدة مصري، رئيسة إتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني، وزيرة الشؤون الاجتماعية سابقا – فلسطين، ذكرت الحضور بأن استنتاجات المؤتمر الوزاري المتوسطي الثالث قد أعادت التأكيد على التزام حكومات المنطقة الأورومتوسطية لتطبيق هذه المراجع الأساسية، وسلطت الضوء على ضرورة علاج الفجوة القائمة بين التصديق على هذه الإتفاقيات من قبل الحكومات وبين الإلتزام، بها وذلك عبر حشد منظمات المجتمع المدني ومساءلتها الحكومات حول التزاماتها الدولية. كما أكدت على أهمية تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ في سياقه المحلي، وقدمت على سبيل المثال التجربة الفلسطينية في تطوير خطة عمل وطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥، بالرغم من عدم تطرق القرار لأوضاع النساء الرازحات تحت الاحتلال.

العقيد إيلي الأسمر، رئيس قسم البحث والدراسات لدى قوى الأمن الداخلي في لبنان، ذكر الحضور بالقيم الأساسية المشتركة والمُتضمنة في اتفاقيات حقوق النساء الدولية. وشرح كيف أن منظمات حقوق النساء تناولت هذه القيم عبر التوعية بالحقوق التي تعترف بها هذه الاتفاقيات، وعبر تدريب العاملين لدى السلطة القضائية، وجهاز الشرطة، والمؤسسات الأخرى، وعبر الضغط لتغيير القوانين التمييزية. هذا وأكد العقيد أيضاً على أهمية إشراك الرجال في عملية مناصرة حقوق النساء.

السيدة ليليان هولز-فرينش، الرئيسة المشاركة للمبادرة النسوية الأورومتوسطية، أشارت إلى أن الاتفاقيات الدولية قدمت لمنظمات المجتمع المدني الوطنية أدوات ضغط معيارية قابلة للقياس، كما عززت هذه الأتفاقيات التحشيد الداخلي لمراقبة الالتزامات الحكومية. وأكدت على أن كل اتفاقات حقوق النساء إنما هي نتاج الحراك النسوي العالمي والذي لا يزال يعمل على مواجهة نمو وتزايد النسبية الثقافية.

الجلسة الثانية: نقاط الحوار الأساسية

تواجة اتفاقيات حقوق النساء الدولية التمييز المستمد من الثقافة والدين والتقاليد	إن الالتزام ب وتطبيق أعراف حقوق النساء الدولية يعزز الديمقراطية والسلام
أعادت مخرجات المؤتمر الثالث الوزاري للاتحاد من اجل المتوسط التأكيد على التزامات حكومات المنطقة الأورومتوسطية لتطبيق هذه المراجع على المستوى الوطني	إن تطبيق المخرجات الوزارية للاتحاد من اجل المتوسط إلزامية للحكومات، وللمجتمع المدني دورا رئيسيا للترويج لهذه السياسات ورصد التقدم الحاصل في تطبيقها
تساعد الاتفاقيات الدولية منظمات المجتمع المدني على مساءلة الحكومات حول التزاماتهم الدولية حول معايير وقيم حقوق النساء	ترويج منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء لهذه القيم في دولهم، عبر تنسيق الجهود لنشر الوعي، المناصرة والتربية على حقوق النساء

٣. وقائع المؤتمر في اليوم الثاني

جعلت نوعية ومستوى الحوار من نقاش اليوم الثاني مُثمراً بنفس المقدار. حيث ركزت الجلسة الصباحية على التعليم والإصلاح، والذي تلاها مناقشة مجموعات العمل توصيات بلورة سياسات في أربع مجالات حُددت في المسودة التحضيرية للمنصة الإقليمية للنوع الإجتماعي . قدمت بعدها مجموعات العمل تحليلاتها واستنتاجاتها في جلسة عامة. افتتحت الجلسة الأخيرة نقاشاً حيوياً عن الآليات الضرورية لضمان التطبيق الفعال للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي على المستويين الوطني والإقليمي، تلى ذلك مجموعة من الملاحظات الختامية.

١.٣ الجلسة ٣: إصلاح النظام التعليمي، تحدي الأدوار النمطية والخطاب الاجتماعي السائد

من أجل إجراء التغيرات الثقافية المطلوبة لإنجاز المساواة المبنية على النوع الإجتماعي ، لا بد من تحليل القيم التي يعيد النظام التعليمي ووسائل الإعلام إنتاجها. إن إصلاح النظام التعليمي يتطلب فهم أن النوع الاجتماعي هو هيكلية قوى بنيوية وهرمية. لذلك فإن مناهج دراسية ونظام تعليمي حساس للنوع الإجتماعي يبقى أولوية لدى المُدافعين عن حقوق النساء منذ المؤتمر الوزاري الأول (إسطنبول، ٢٠٠٦). بحثت هذه الجلسة أثر ومحدودية التدخلات والأساليب المختلفة لتحقيق التغير السلوكي وتحقيق نتائج على مستوى المساواة القائمة على النوع الإجتماعي .

> "لا فعالية لأفضل القوانين إن لم تترافق مع إرادة سياسية وإن لم تكن مصحوبة باستراتيجية لتغيير العقلية الرجعية والرؤية التقليدية الذكورية."
>
> (السيدة زينب أبوشو)

السيدة زينب أبوشو، صحافية في جريدة الوطن – الجزائر، لفتت إنتباه الحاضرين إلى أن العنف ضد النساء مرتبط بِبُنى قوى النوع الاجتماعي غير المتساوية، والتي تفضل الرجال على النساء، وتعيد إنتاج الذكورية العنيفة. وأكدت على أن الصور النمطية والعقليات الرجعية هي التي تقود حقوق النساء إلى التراجع والخلف، كما أشارت إلى أن استخدام الدين كأداة من قبل القوى المحافظة قد أدى إلى إحتواء عمل المنظمات المدنية المعنية بحقوق المرأة وإظهار إبتعادهم عن القيم الثقافية، بل واتهامهم بالزندقة أحياناً.

السيدة فيدرانا فراستو، من منظمة شفاء (CURE) في البوسنة والهرسك، بيَنت التحديات التي واجهت عملية إصلاح المناهج الدراسية والنظام التعليمي في البوسنة والهرسك، حيث لم يؤثر التغير السياسي على التوجهات الاجتماعية. ومن أجل فهم أثر النوع الإجتماعي على المنهاج الدراسية، علينا النظر إلى الحكايا السردية التي يستند إليها أي نظام تعليمي وطني. فعلى سبيل المثال: فاللغة الحساسة للنوع الإجتماعي ، بالإضافة إلى الشخصيات التاريخية النسوية، غائبة تماماً عن الكتب المدرسية..

السيدة كريمة كمال، صحافية مستقلة وناشطة سياسية من مصر، قامت بربط ضعف تمثيل النساء في مواقع صنع القرار بالطريقة التي يعيد التعليم فيها إنتاج الصور النمطية عن النوع الاجتماعي ونسق قوى النوع الاجتماعي القائم. وأضافت إلى ذلك أيضا أن النساء غير مرئيات أو غائبات عن المواقع المتقدمة في وسائل الإعلام ما يعكس عدم تسلسل علاقات النوع الإجتماعي الهرمية. وبالرغم من الوعود التي قدمتها الثورة، إلا أن التعليم ووسائل الإعلام ساهما في تهميش قضايا النساء. فالافتراض السائد لا يزال يعتبر أن هذه القضايا ثانوية بالمقارنة بـ "الأولويات السياسية" والتي يجب على الحكومة أن تركز عليها. وحتى لو جرت محاولات لزيادة نسبة تمثيل النساء في البرلمان، ستفضل البيئة السياسية عدم تحدي الصور النمطية عن النوع الاجتماعي.

الجلسة الثالثة: نقاط الحوار الرئيسية	
عادة ما تُعتبر قضايا حقوق النساء ثانوية	أن التغيير سيحدث في حال اعتُبرت المساواة المبنة على النوع الإجتماعي أولوية سياسية
قد لا يترافق التغيير السياسي مع التغيير الاجتماعي دوما	إن غياب النساء عن ساحات وسائل الإعلام يساهم في إسكاتهن
إن البيئة السياسية الحالية لا تفضل تغيير التمثيل النمطي للنساء	غياب النساء عن وسائل الإعلام المهمة يساهم في تهميش مواقعهن في الفضاء السياسي
بالرغم من الاختلافات الثقافية فإن الصور النمطية للنوع الإجتماعي تخترق الحدود الوطنية	التشبيك مع وبين الصحفيات النساء يساهم في صنع التغيير

٢.٣ مجموعات العمل والتوصيات

طُلب من المشاركين في المؤتمر أن ينضموا إلى ويشاركوا في مجموعات العمل ومناقشة توصيات السياسة في المجالات التالية والتي حددتها العملية الحوارية وهي :

* إنهاء التمييز ضد النساء وتعزيز مشاركتهن
* تغيير النظام التعليمي وتحدي الصور والسلوكيات النمطية للنوع الاجتماعي
* إنهاء العنف ضد النساء، الحروب، والاحتلال
* ضمان حرية المجتمع المدني ومساندة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء

كلفت كل مجموعة بتكثيف التوصيات وجمعها في خمس نقاط على اقصى حد ليتم استخدامها في تطوير التوصيات الرسمية والتي ستقدمها المنصة الاقليمية للنوع الإجتماعي للمؤتمر الوزاري القادم.

١.٢.٣ مجموعة العمل الأولى:

إنهاء التمييز ضد النساء وتعزيز مشاركتهن

استهل نقاشُ مجموعة العمل بعرض قامت به السيدة عربية القوصري، عضوة مجلس الوطني لحزب التكتل وعضوة مؤسسة للجنة المرأة في تونس، والسيد إيلي كيروز، عضو البرلمان اللبناني، محامي وناشط في مجال الدفاع عن حقوق النساء في لبنان، والسيدة ديانا كولي، رئيسة المنتدى المستقل للمرأة الالبانية. ركز الحوار على التوتر الحاصل بين المساواة القانونية وتطبيقاتها الفعلية. وأُقِر بأن التشريع خطوة ضرورية أولى لأنه يوفر الإطاراً المعياري لمعالجة انعدام المساواة وتمكين النساء من الوصول إلى مناصب مواقع صنع القرار وإلى سوق العمل. إلا أن التشريع وحده لا يمثل تحدياً ولا يؤدي إلى تغيير الصور النمطية والسلوكيات حيال النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك فأن تحقيق المساواة يتطلب الإعتراف بقيمة الرعاية والعمل غير مدفوع الأجر بشكل عام. وأخيراً، على الحكومات الالتزام بالتطبيق الكامل لإتفاقيات حقوق النساء الدولية كافة.

توصيات مجموعة العمل الأولى

إنهاء التمييز ضد النساء وتعزيز مشاركتهن ودورهن في الحياة السياسية والاقتصادية

* تقديم قوانين وسياسات حول الفرص المتساوية والمساواة بين النساء والرجال، وتعنى خاص بالأقليات، وتخصيص موارد مالية لتطبيقها.

* وضع مؤشرات رصد ورقابة، وآليات وتقديم وكالات حقوق مرأة لتشرف على تطبيق قوانين وسياسات المساواة على اساس النوع الإجتماعي .

* توفير برامج تدريبية كافية للمشرعين حول المساواة على اساس النوع الإجتماعي والتاكيد على ان تكون حساسة للنظام التمييزي المنهجي ضد المراة عند تطبيق القوانين.

* فرض تكافؤ على اساس النوع الإجتماعي في الإقتراعات الإنتخابية ، الهيئات العامة، الهيئات الإدارية للأحزاب السياسية ومجالس إدارات الشركات الخاصة، والتركيز على تمثيل المجموعات الأقلية.

* زيادة فرص عمل النساء من خلال، وعبر أمور آخرى، فرض سياسات لمشاركة إجازة الأمومة بين النساء والرجال، أجر متساو للعمل المتساوي، تقييم عملهن غير المدفوع في القطاع الخاص، وتشجيع الرجال على لعب دور في عملية الرعاية.

* على الاتحاد من اجل المتوسط والمؤسسات الدولية تشجيع الدول على تصديق وتطبيق اتفاقيات حقوق النساء الدولية. يجب تشكيل هيئة متوسطية برلمانية لرصد حماية وتطبيق حقوق النساء والمساواة المبنية على النوع الإجتماعي .

٢.٢.٣ مجموعة العمل الثانية:

إصلاح النظام التعليمي وتحدي السلوكيات والصور النمطية للنوع الإجتماعي

ركزت نقاشات مجموعة العمل الثانية على مسألة الصور النمطية للنوع الإجتماعي والتي تعززها المناهج الدراسية ووسائل الإعلام. استهلت النقاش السيدة منيرة همامي، خبيرة النوع الاجتماعي لدى جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، والسيدة نادية آيت زاي، خبيرة النوع الاجتماعي لدى مركز الاعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة الجزائرية، والسيدة سانيا سيزار، من مركز التعليم واالارشاد والبحوث في كرواتيا. أكدت السيدات على أن الشروط المُسبقة لتحدي الصور النمطية عن النوع الاجتماعي هي تغيير الطريقة الروايات والحكايا الوطنية المُقحمة في المنهج التعليمي، وفي تحسين نوعية البيئة التعليمية ككل. على الإصلاح التعليمي أن يكون استراتيجياً وبنيوياً وشاملاً . وعليه أن يقر بأثر علاقات النوع الاجتماعي الهرمية التراتبية على المنهاهج الدراسية، ووبأن ذلك يساعد على نشر هياكل سلطة النوع الاجتماعي غير المتساواية اجتماعياً واقتصادياً.

وسائل الإعلام أيضاً تلعب دوراً مهماً في تحدي أو إعادة إنتاج الصور النمطية عن النوع الاجتماعي. توفر الطريقة التي تُمثل فيها النساء في وسائل الإعلام رؤية هامة عن مواقعهن في المجتمع. بإمكان شبكات الصحافيات أن تعمل كألية مساندة فعالة، وأن تؤثر في طبيعة وتنوع تمثيل النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام، خاصة وأن نسبة النساء الفاعلات في الفضاء العام، واللواتي توجهن تهديدات، في إزدياد.

توصيات مجموعة العمل الثانية

إصلاح النظام التعليمي واستخدام وسائل الإعلام لتغيير الأنماط السلوكية والصور المرتبطة بالنوع الاجتماعي

تلتزم وزارات التعليم بإصلاح النظام التعليمي عبر تطبيق مقاربة شمولية تضم:

* إطار عمل معياري مبني على حقوق الإنسان الدولية ومعايير المساواة المبنية على النوع الإجتماعي
* نتائج مبنية على الدراسات الوطنية والاحتياجات المستندة على الواقع الميداني
* تدابير لتعزيز بيئة المدارس التعليمية المُراعية للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي
* نتائج ومؤشرات ملزمة
* تخصيص موارد مالية لتطبيق هذه المقاربة

تشكيل هيئة تعمل على تصميم منهاج دراسي يعتمد على المبادئ التالية:

* الحرية والاستقلالية الأكاديمية
* لغة ومحتوى حساس للنوع الإجتماعي
* توفر تعليم مدني حساس للنوع الإجتماعي
* توفير تعليم جنسي
* التأكيد على المساواة المبنية على النوع الإجتماعي وعالمية حقوق النساء
* توفير أنشطة وأدوات تعليمية عصرية
* توفير تعليم على مدى الحياة

تطوير دليل للمُمارسات الفضلى يهدف إلى:

* نشر مفاهيم وقيم المساواة المبنية على النوع الإجتماعي، المواطنة والديمقراطية في المدارس
* دعم التفكير النقدي
* تبني مقاربة مبنية على التجربة في أصول التربية والتدريس
* إعتماد "خارطة طريق" لتعزيز الملكية العامة للتعليم، ولتحقيق الإصلاح وإدامته وعَصرنة البيئة التعليمية

بناء ودعم شبكات الصحافيات في المنطقة الأورومتوسطية من أجل:

* تشكيل منصة لتعزيز الأصوات النسائية في وسائل الإعلام
* تشكيل موقع للتعاون وللتضامن في مواجهة الصور النمطية القائمة والسرديات والخطابات التمييزية
* الكشف عن والحد من إنتهاكات حقوق النساء والصحفيات النساء
* توفير تدريب مهني وحساس للنوع الإجتماعي حول أدوات، أنشطة ومسائل إعلامية معاصرة
* خلق روابط بين وسائل الإعلام وسياسات مَساواة النوع الاجتماعي
* تشكيل مركز نسائي للتدريب والإرشاد الإعلامي

تشكيل مرصد إعلامي يتحمل المسؤوليات التالية:

* إدماج النوع الإجتماعي في المنابر والخطاب الإعلامي
* جعل خطابات ومواضيع وسائل الإعلام حساسة للنوع الإجتماعي
* رصد إنتهاكات حقوق النساء وبناء نظام مساءلة
* فضح وتعرية وسائل الإعلام المتحيزة ضد النساء
* تبادل المَمارسات الفضلى لدى وسائل الإعلام الحساسة للنوع الإجتماعي

٣.٢.٣ مجموعة العمل الثالثة

إنهاء العنف ضد النساء، الحروب، والاحتلال

ركزت هذه الجلسة على آليات تطبيق المبادئ الأساسية لأجندة الأمن والسلام للنساء في المنطقة. افتتحت الجلسة السيدات سوزان عارف، منسقة فريق عمل ١٣٢٥ في العراق، وميّة الرحبي، المنسقة العامة لتجمع سوريات من اجل الديمقراطية، ولافينيا سبيناتي، مديرة برنامج المساواة القائمة على النوع الإجتماعي وحقوق النساء في شبكة حقوق الإنسان الأورومتوسطية في الدانمارك. وناقشت المتحدثات الطبيعة المعقدة للعنف ضد النساء، والتحديات الرئيسية التي تواجه ناشطين حقوق النساء في معالجة العنف ضد المرأة. إن فهم صيرورة العنف ضد النساء هو المدخل الرئيسي لفهم أسبابه وكيفية استخدامه في الصراعات المسلحة. قدمت المتحدثات للعلاقة التي تربط الأنظمة القانونية التي تفشل في حماية حقوق النساء قبل وعند اندلاع الصراعات المسلحة بتفاقم العنف ضد النساء خلال اندلاعها وفي المراحل الإنتقالية. ولاحظت المتحدثات أن نمو الإتجاهات المُحافظة والتقليدية، بالإضافة إلى الحركات الدينية المتطرفة في المنطقة بأسرها، يعيق النساء عن التمتع بممارسة حقوقهن في المواطنة الكاملة وفي عيش حياة خالية من العنف. إن العديد من حكومات بلدان شرق المتوسط وشمال أفريقيا لديها تحفظات على اتفاقية سيداو، وهو الأمر الذي يساهم في إدامة العنف ضد النساء في الفضائين العام والخاص – في العائلة والزواج، وفي الإرث والمُلكية.

إن الصراع المسلح والاحتلال الإسرائيلي يُديمان دائرة العنف ضد النساء في المنطقة عبر تشريد مئات الآلاف منهن. كما يُعيد إنتاج أشكال مروعة من العنف الجماعي ضد النساء، مثل: الاستعباد الجنسي، القتل، الاستغلال، الاعتداءات الجنسية الجماعية، الخطف ، والإتجار بالبشر. إن توفير بيئة خالية من العنف المبني على النوع الاجتماعي تدعم سياسات المساواة هي الطريقة الأمثل لضمان الأمن البشري وخلق بيئة آمنة للنساء.

أقر المشاركات والمشاركون ان دور النساء ومشاركتهن الهادفة والفعالة ضروريان لبدء التحول المجتمعي اللازم لخلق بيئة أفضل وخالية من العنف ضد النساء. إن الاتفاقيات الدولية تتوقع من الدول الموقعة بان تعمل على رفع الحواجز التي تمنع النساء من المشاركة السياسية، وفي التحولات السياسية وعمليات صنع السلام، ,ان تقدم الحماية المدافعين عن حقوق النساء، والعمل لإنهاء العنف ضد النساء عالميا. إن الالتزام التام بتطوير خطط عمل لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ ومؤتمر إسطنبول هو أمر جوهري من أجل تحسين حياة النساء وتعزيز حقوقهن وإقرار المواطنة المتساوية في المنطقة. وجرى التأكيد على أن أيضاً إنهاء الاحتلال وحل النزاعات بطرق سياسية ، هو السبيل الوحيد لإحلال سلام مُستدام وشامل.

توصيات مجموعة العمل الثالثة

إنهاء العنف ضد النساء، الحروب والاحتلال

العنف ضد النساء في الفضائين العام والخاص

- تجريم كل أشكال العنف ضد النساء مع إتخاذ تدابير قانونية ملزمة
- إلغاء القوانين التمييزية التي تمنع وتحجب حقوق النساء وتجلب وتستحضر العنف ضدهن
- دعم تطبيق القانوانين لإغلاق الفجوة بين الحقوق الرسمية والأساسية
- تعزيز الوعي العام حول إنتهاكات حقوق النساء كي يعشن دون خوف في أي لحظة من لحظات حياتهن
- فرض خطاب يربط بين العنف الهيكلي ضد النساء وبين الأمن الإنساني

حماية النساء خلال الصراعات المسلحة

- ضمان وصول النساء النازحات إلى الخدمات الإنسانية الأساسية
- تطبيق المعاهدات الدولية المصادق عليها وجعلها إلزامية، خاصة اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١
- حماية المدافعين عن حقوق النساء وتسهيل حركتهم وعملهم
- تجريم كل أشكال العنف ضد النساء خلال الصراعات المسلحة، وتطوير قوانين وآليات تلغي حصانة مرتكبيها

النساء، والأمن، والسلام

- تمكين النساء والمدافعين عن حقوقهن من ممارسة دور ومشاركة فعالة في كافة عمليات صنع السلام
- تبني خطط عمل وطنية لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥، ١٨٢٠، ١٨٨٨، و١٨٨٩، وإدماج تدابير تعنى بوضع النساء اللاجئات
- إنشاء نظام رصد، توثيق والتحقيق في أفعال العنف ضد النساء خلال الصراعات المسلحة
- البدء سريعا بعملية صنع سلام من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال تفكيك المستوطنات في الأراضي المحتلة، وتمكين تأسيس دولة فلسطينية مستقلة على حدود حرب عدوان ١٩٦٧، وعودة الاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ومنازلهم وفقا للقرار ١٩٤

٤.٢.٣ مجموعة العمل الرابعة

ضمان حرية واستقلالية عمل المجتمع المدني ومساندة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء

تركزت نقاشات مجموعة العمل هذه على إحدى أكثر القضايا ملحة في مجال الدفاع عن حقوق النساء. قامت الدكتورة فاطمة خفاجي، من رابطة المرأة العربية في مصر، والسيدة إدمي دومنغيز، الأستاذة المشاركة للدراسات الأمريكية اللاتينية في كلية الدراسات العالمية في جامعة غوتنبرغ، السويد، دراسات النوع الاجتماعي والتنمية في الممارسة، والسيدة فاطمة عراش، عضوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، بتقديم مدخلا يساعد مجموعة العمل على النقاش وعلى تأطير التوصيات. لقد عالجت هذه المجموعة بشكل خاص التهديدات المتزايدة لاستقلالية عمل، مساحة وحرية المجتمع المدني، وأقرت بأن هذه الحريات والحقوق قد تناقصت كثيراً في السنوات الأخيرة.

إن القيود المفروضة على تمويل منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى زيادة تدخل الحكومات والفاعلين الدوليين في عملها، يحد من نطاق عمل مؤسسات المجتمع المدني، كما يعيق إنخراطها في مجالات حقوق النساء والمساواة المبنية على النوع الإجتماعي . هذا ويتم إستخدام الإرهاب والعنف السياسي لتبرير تقليص الحريات المدنية وحرية التجمع والتعبير عن الرأي. إن مثل هذه الإجراءات وقوانين الطوارىء تحد من إمكانية وصول النساء إلى الفضاء العام، وهو ما يتُناقض مع التزامات الحكومات المُعلن بزيادة نسبة مشاركة النساء السياسية. لذا فقد بات من الأهمية بمكان أن يستمر عمل منظمات المجتمع المدني بطريقة موحدة وجماعية، وأن يتم بلورة تعاوناً مهيكلا مع الأحزاب السياسية وأصحاب الشأن. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني ملتزمة بالعمل مع صانعي القرار، الأحزاب السياسية، والنقابات، وأعضاء البرلمان أيضاً.

أعادت المجموعة التأكيد على أهمية الدور المستقل لمنظمات المجتمع المدني النسوي، التي تتمسك بقيم المساواة وحقوق الإنسان للنساء بصفتها أساساً للتنمية المستدامة. وأخيرا، فقد عبرت المجموعة عن الحاجة للاعتراف الحكومي بمجتمع مدني مستقل وذلك كجزء لا يتجزأ من إلتزامات الحكومات بحكم ديمقراطي .

توصيات مجموعة العمل الرابعة

ضمان حرية واستقلالية عمل المجتمع المدني ومساندة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء

ضمان حق منظمات وناشطي المجتمع المدني بالتنظيم المستقل، الحق في التجمع وحرية التعبير والحركة. تحقيقا لهذه الغاية، لا بد من مراجعة قوانين منظمات المجتمع المدني من أجل حماية هذه الحريات وللسماح بالحصول على الدعم المالي المحلي والدولي.

* إشراك منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء كشركاء في تطوير وتطبيق ومراقبة سياسات المساواة المبنية على النوع الإجتماعي الوطنية.

* الإعتراف ب وحماية الدور المستقل وخبرة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء، وتشجيع التعاون والحوار المهيكل بين أصحاب الشأن.

* ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء في جميع المفاوضات التي تشمل تعاوناً بين دول الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط، ضمن إطار اتفاقيات الشراكة.

* إشراك منظمات المجتمع المدني النسوية كما تمثلها شبكة المبادرة النسوية الأورومتوسطية في عملية المتابعة والمراقبة الوطنية لتطبيق مخرجات الاتحاد من اجل المتوسط الوزارية حول حقوق النساء.

٣.٣ ملخص نقاشات مجموعات العمل

أوضحت النقاشات وجود مجموعة من القضايا المشتركة، بدأ من وضع الميزانية إلى التمثيل في الهياكل السياسية والاقتصادية. ولقد اعتبرت مشاركة النساء في الفضاء العام، إما عن طريق منظمات المجتمع المدني أو عبر التوظيف أو العمل السياسي الرسمي، قضية رئيسية لتعزيز حقوق النساء، ولتحدي تنميط النوع الاجتماعي في المنطقة.

إن العلاقة المعقدة بين البُنى الاجتماعية والاقتصادية من جهة، ووكالة النساء الفردية والجماعية من جهة ثانية، كانت أيضاً موضع نقاش مفصل، والتي انعكست في توصيات جميع مجموعات العمل. وقد أقرت مجموعات العمل، بأهمية تعزيز وكالة النساء عبر تحويل خطاب السياسات الذي يتعاطي مع النساء بإعتبارهن وكيلات في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والذي يدعم حقوق النساء والمساواة المبنية على النوع الإجتماعي .

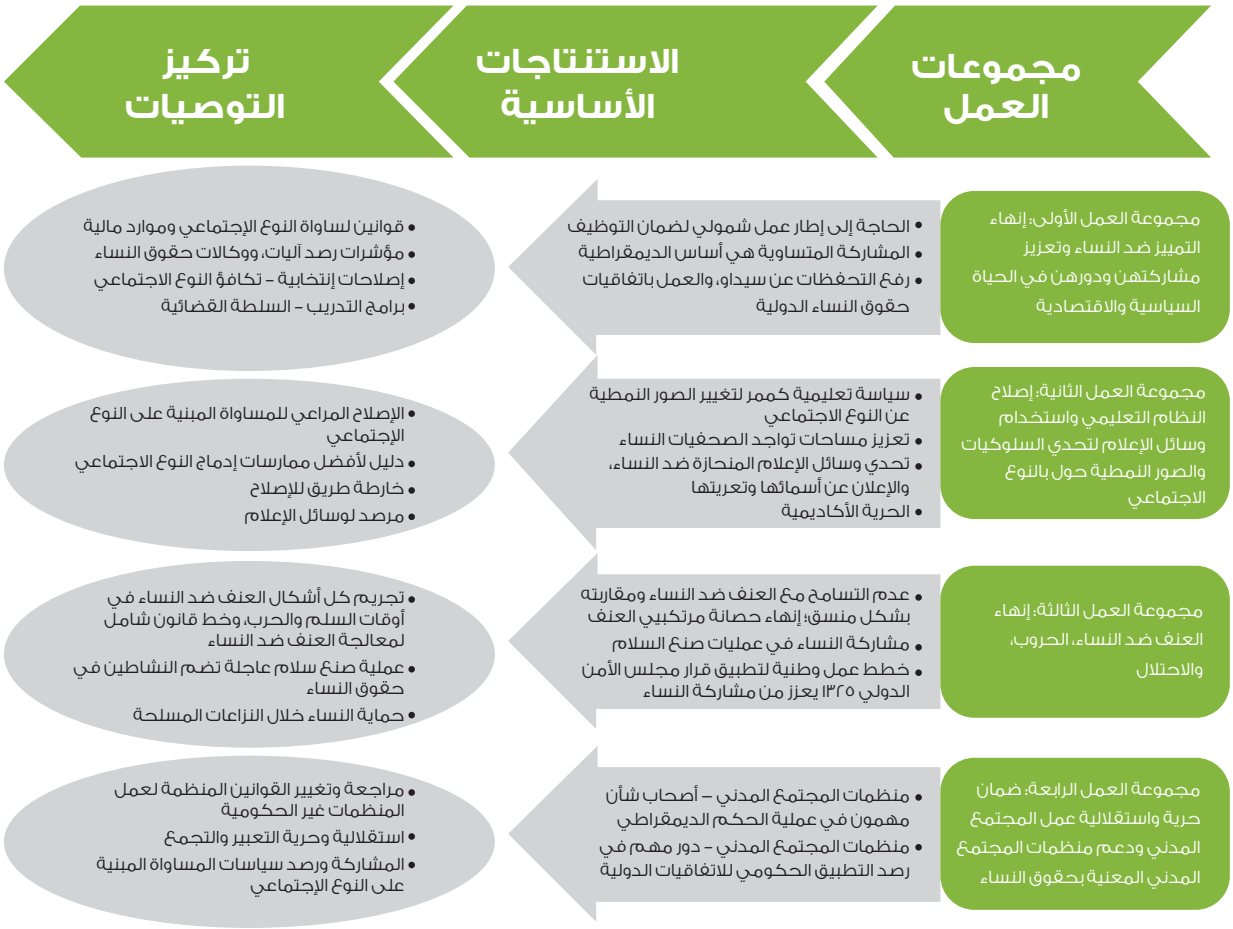

الصورة ٢: استنتاجات وتوصيات مجموعات العمل

٤.٣ الجلسة ٥: آليات تطبيق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي

تم تقديم عروض في الجلسة الأخيرة من قبل كل من: سعادة النائب وفاء بني مصطفى، عضوة البرلمان الأردني ورئيسة شبكة البرلمانيات العربيات لمناهضة العنف ضد المرأة، والسيد عبد الواحد العطير، رئيس البعثة، الوفد الوزاري المشترك لحقوق الإنسان في المغرب، والدكتور مجدي بلال، رئيس جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية من مصر. سعى كل من المتحدثين إلى تحديد الآليات التي يجب إنشائها لضمان التطبيق الفعال ولسياسات مساواة النوع الاجتماعي.

"دائماً ما تشغل قضايا النساء آخر جزء من الأجندات، في حين نعمل هنا جاهدات ككتلة نسائية برلمانية لدفع قضايا النساء إلى الأمام."

(السيدة وفاء بني مصطفى)

ركزت **السيدة وفاء بني مصطفى** على أهمية مأسسة بنود المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في الدستور، وأشارت إلى مجموعة من القوانين التمييزية التي يجب تعديلها. ومن أجل الضغط على صانعي القرار وجعل المساواة المبنية على النوع الإجتماعي أولوية على أجنداتهم، أكدت السيدة بني مصطفى على أهمية التشبيك والدعم المتبادل بين البرلمانيات وتشكيل لجان برلمانية مشتركة مع الأحزاب السياسية على المستويين الوطني والإقليمي. كما أوضحت السيدة بني مصطفى ضرورة التعاون المشترك بين النساء السياسيات والبرلمانيات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء، لبناء تحالفات قوية "تعمل على تعديل أو معالجة القضايا والقوانين المثيرة للجدل."

أما **السيد عبد الواحد العطير** فقد لخص الآليات الضرورية لتطبيق محدد وفعال لسياسات المساواة المبينة على النوع الإجتماعي، وركز على أهمية تطبيق آليات حقوق الإنسان القانونية الدولية، وتقارير منظمات المجتمع المدني، وتشكيل مراكز رصد وتقييم لتوثيق كل أشكال التمييز ضد النساء. فاستخدام آليات تقديم التقارير ستساعد الخبراء والناشطين على رصد وتقييم خطط العمل وتطبيق السياسات الوطنية. وركز السيد العطير على أهمية التعاون الهيكلي بين الحكومات والمجتمع المدني، والحاجة إلى توفير التمويل لمنظمات المجتمع المدني كي تدعم بشكل فعال حقوق النساء.

الدكتور مجدي بلال ناقش مجموعة من التحديات التي تعيق تقدم وتمكين النساء في المنطقة، وأوضح ضرورة إنخراط منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء في الحوارات الوطنية المشتركة متعددت القطاعات، خاصة في الظروف الحالية وسياق العملية الوطنية والإقليمية الفعالة والواسعة، كما في سياق التهديدات المتزايدة للحقوق والحريات. وأشار إلى أن هذا الهدف – أي الشراكة بين منظمات المجتمع المدني نفسها – سيوفر دعماً للمجهودات الوطنية والإقليمية في هذا المجال.

الجلسة الخامسة: نقاط النقاش الأساسية

إن حقوق النساء ليست أولوية في الأجندات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية	تشكيل لجان حقوق نساء بين الأحزاب السياسية في البرلمانات الوطنية، وعلى المستوى الأورومتوسطي
تجاوز التوصيات والمخرجات نحو آليات فعالة ومحددة للتطبيق	مأسسة العملية على مستوى وطني، الإنخراط الكامل لمنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء في حوار مشترك متعدد القطاعات
لأول مرة يتم الطلب من الدول أن تتقدم بتقارير حول تطبيق مخرجات الاتحاد من اجل المتوسط الوزارية	على الاتحاد من اجل المتوسط ان يعزز آليات تقديم التقارير مع مؤشرات للنتائج
بذريعة الإرهاب، أصبحت حريات المجتمع المدني واستقلاليته محدودة	مراجعة القوانين المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية، وتحدي الإجراءات التي تحد من حريات منظمات المجتمع المدني

٤. الجلسة الختامية

شدد المؤتمر والعملية الحوارية على الحاجة للعمل بما هو أبعد من التوصيات وتطوير إجراءات سياسات وآليات تطبيق فعالة. من الأهمية بمكان أن الاتحاد من أجل المتوسط طلب لأول مرة من الحكومات أن تقدم تقاريرا شاملة حول عملية تطبيق المخرجات الوزارية، وأن الوزارات ردت بالإيجاب على الطلب حسب التزاماتها المُعلنة.

إن الالتزام بالتطبيق الكامل للآليات الدولية، بما فيها مؤتمر إسطنبول حول العنف ضد المرأة، هو طلب أساسي لتحسين المواطنة المتساوية وحقوق النساء وحياة النساء في المنطقة. ولهذا لإن إستخدام آليات متابعة تطبيق إتفاقية السيداو والآليات الدولية الأخرى المشابهة لها، هام جدا لإنجاح هذه العملية.

لقد تم تعريف العنف ضد النساء كالتالي"...إحدى الآليات الاجتماعية الأساسية التي تجبر النساء على الخنوع والتبعية،" (حسب إعلان فيينا، ١٩٩٣) هو عائق واسع النطاق بنيوي وعالمي في طريق تحقيق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي . فهو يؤثر على حياة النساء في أوقات السلم والحرب. وبسبب انتشاره الهائل، بأبعاده العديدة وتنوع أشكال الأساءة، فإن مجابهه العنف ضد النساء يجب أن تكون من خلال مقاربة متعددة الجوانب وأن تشمل تدابير في مجالات سياسية متعددة. لهذا، فالتنسيق ضروري لضمان أن جميع الفاعلين والناشطين يعملون من أجل نفس الهدف.

في وقت الذي تضيق فيه مساحة الحريات في المنطقة الأورومتوسطية، من الجوهري الإقرار من قبل الحكومات بأن بالمجتمع المدني، وخاصة بمنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء، كمحاورين رسمين، وذلك في سياق عملية صنع السياسات المُساوية للنوع الإجتماعي وفي تطبيق هذه السياسات ورصدها.

ستستمر المبادرة النسوية الأورومتوسطية بمتابعة العملية الوزارية. وسيستلم جميع المشاركون، الوزارات المعنية في المنطقة الأورومتوسطية، بالإضافة إلى أمانة الاتحاد من اجل المتوسط، نسخة عن منصة النوع الإجتماعي الإقليمية مع توصيات السياسة الكاملة والأخيرة. في سياق التحضير للمؤتمر الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط، سيتم تنظيم دورة حوار وطنية أخرى لمناقشة توصيات السياسة. إن هذه الحوارات الوطنية ستعزز المعارف والتوعية بتطورات العملية على الأرض، وستخلق بيئة داعمة ضرورية لتطبيق الفعال لالتزامات الحكومات بالمساواة المبنية على النوع الإجتماعي .

السياسات حول المساواة بين النساء والرجال
في المنطقة الاورومتوسطية